الكردستاني يكشف عن اجتماع لقادة الكتل يحسم الملفّات العالقة

العراقية: جميع المؤشرات تؤكد عدم نية المالكي تسمية الوزارات الأمنية

بغداد / المدى

كشفت ائتلاف الكتل الكردستانية عن اجتماع لقادة الكتل السياسية بعد عطلة العيد لحسم الملفات العالقة.

ونقلت الوكالة الإخبارية للأنباء عن النائبة أمينة سعيد قولها: أن المشهد السياسي العراقي "حرج" ويتطلب عقد اجتماعات بين قادة الكتل السياسية لحل الأزمة، مبينة أن الوضع السياسي "المتأزم" لا يمكن حله إلا بعقد اجتماعات مستمرة للحيلولة دون ازدياد الأمور تعقيداً، موضحة انه بعد العيد سيكون هناك اجتماع لقادة الكتل السياسية من اجل حل جميع القضايا العالقة بين الأطراف لاسيما ائتلافي العراقية ودولة القانون".

وأضافت النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية: أن المشاكل السياسية ازدادت في الآونة الأخيرة بسبب إعلان صلاح الدين إقليما إدارياً واقتصاديا وموقف الحكومة الشبهة الرافض لذلك، كما أن تخوف بعض الكتل السياسية من الانسحاب الأمريكي أربك الوضع السياسي

إلى ذلك، اعتبر القيادي في التحالف الكردستاني والنائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محمود عثمان العراق بأنه ملوث سياسياً، بسبب الخلافات العملية ما بين الكتل.

وقال عثمان في تصريح أمس: بسبب الخلافات السياسية، أصبح كل شي مسيساً، حتى وان طرحت كتلة معينة قانونا فيه حق فالأخرى سترفضه وكذلك الحال للدستور والقانون، مما جعل بيئة العراق ملوثه سياسياً.

ومن المتوقع أن يكون ملف الوزارات الأمنية ابرز النقاط التي ستتم مناقشتها في الاجتماع القادم لقادة الكتل السياسية، أكد النائب عن ائتلاف العراقية قيس الشذر أن القائمة العراقية مستعدة لترشيح شخصيات جديدة لوزارة الدفاع في حال تم رفض الأسماء الأخيرة شرط أن يوضح رئيس الوزراء أسباب رفضه هذه الأسماء، مستبعداً أن يتم حسم الوزارات الأمنية في هذه الدورة.

وكان مجلس النواب قد صوت بالأغلبية على منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي من دون الوزارات الأمنية في ٢١ كانون الأول من العام الماضي.

وقال الشذر في تصريح: أن الأوضاع السياسية والمشاكل ما بين الكتل السياسية تشير إلى أنه لا توجد هناك وزارات أمنية.

وأضاف: إن دولة القانون تتهم القائمة العراقية بتأخير تسمية الوزارات الأمنية ولا نعرف لماذا نتهم بالتأخير وطلب رئيس الوزراء نوري المالكي ترشيح شخصيات لوزارة الدفاع ورشحنا عدة شخصيات.

وأشار: حتى الآن لا يوجد ردّ من قبل المالكي على مجموعة الأسماء التي رشحتها القائمة العراقية لا بالرفض ولا بالقبول ولا نعرف ما السبب في ذلك، مبيناً أن العراقية مستعدة لترشيح شخصيات أخرى بعد أن يقدم المالكي أسبابا مقنعة لرفضه مرشحي العراقية.

وكان عضو دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني خالد الأسدي قد توقع أن يشهد الفصل التشريعي الثالث حسما للوزارات الأمنية.

وقال الأسدي في تصريح سابق: لا يوجد مؤشر فعلي على اتفاق نهائي لحسم الوزارات الأمنية لكنني أتوقع أن يشهد الفصل التشريعي الثالث حسم الوزارات الأمنية.

وأضاف الأسدي: إن هناك خلافا حول طبيعة ما أتفق عليه بين رئيس الوزراء نوري المالكي والقائمة العراقية فيما يتعلق بالوزارات الأمنية، مشيراً إلى أن القائمة العراقية لم تقدم أسماء جديدة لتولي منصب وزير الدفاع.

وبين الأسدي: إن الخلاف بين العراقية والمالكي مازال قائماً متمنياً أن ينتهي هذا الخلاف لإكمال الكابينة الوزارية

يذكر ان النائب عن التحالف الوطني رافع عبد الجبار استبعد أن يتم حسم الوزارات الأمنية خلال عُمر الحكومة أو البرلمان.

.وقال عبد الجبار في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء مطلع الأسبوع الحالي إن ملف الوزارات الأمنية لم يحسم في الفصل التشريعي الثالث ولن يحسم إلى نهاية هذه الحكومة لوجود اختلاف في وجهات النظر بين القائمة العراقية ودولة القانون وكلتا الكتلتين لهما سبب خاص بها.

وأضاف عبد الجبار: أن الوزارات الأمنية الآن تسير بالوكالات ولا تؤثر على أداء العمل وأن كانت هذه الوزارات تحتاج إلى وزراء لكن إدارتها بالوكالة لا يؤثر على عملها.

وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني عباس البياتي، أعلن أن ملف تسمية الوزارات الأمنية سيوضع بعد عيد الأضحى على صفيح ساخن لحسمه.

وقال البياتي في تصريح سابق أنه بعد عيد الأضحى المبارك الملف الأول الذي سيحظى باهتمام الكتل السياسية، حسم الوزارات الأمنية، وكذلك سيوضع على صفيح ساخن لحسمه، مشدداً على ضرورة حسم الملف وذلك لقرب الانسحاب الأميركي وملء الشاغر في الوزارات.

وأشار النائب عن الوطني، إلى أن هناك آفاقا وأجواء ايجابية بين الكتل وإرادة قوية للتوصل إلى حسم مرشحي الدفاع والداخلية وترشيح الأشخاص المناسبين.

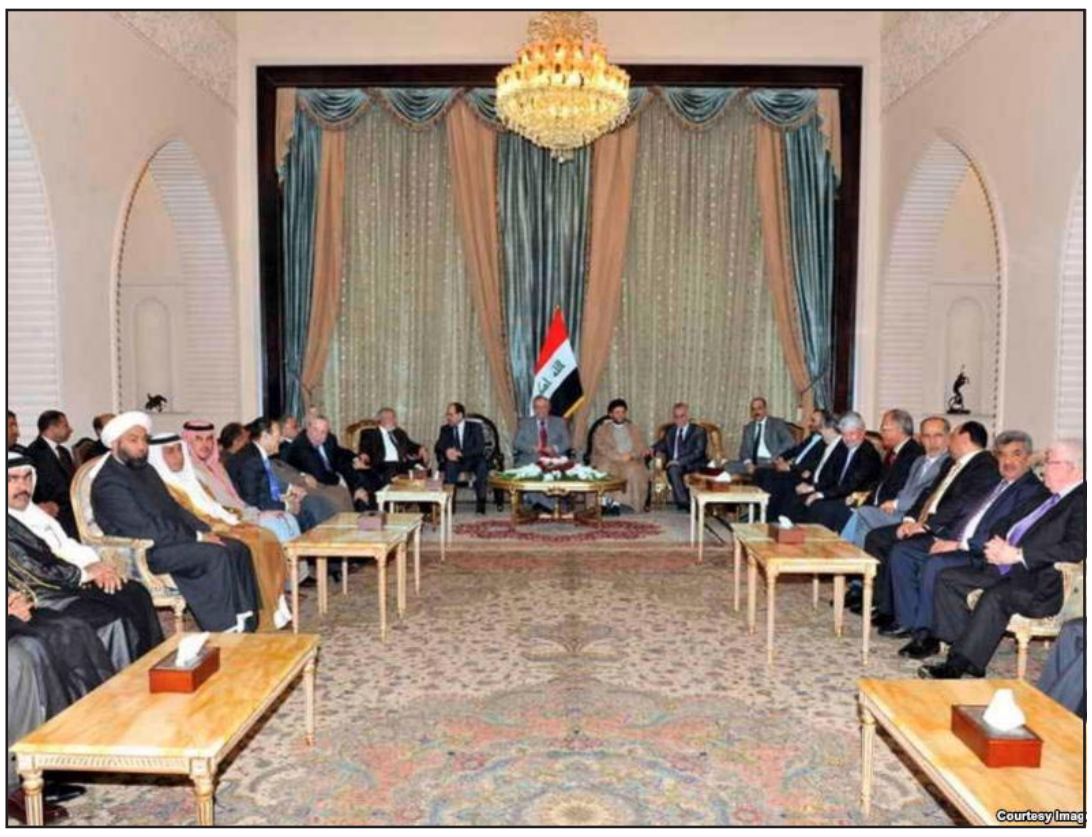

تحوّطات العيد تنطلق اليوم.. والقوات الأمنية تغلق عدداً من الطرق

بغداد / المدى

أعلن المتحدث باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا بأن الخطة الأمنية لعيد الأضحى المبارك، أنها ستبدأ عصر اليوم، بيد أن عطا رفض الحديث عن تفاصيل الخط.

وكانت وكالات أنباء نقلت عن عطا تأكيده أنها ستشمل إغلاق العديد من الطرق في العاصمة من اجل السيطرة على الوضع الامني، وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا خلال مؤتمر صحفي عقده امس أن القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي وجه الأسبوع الماضي، بتقليص نقاط التفتيش والسيطرات ورفع الحواجز الكونكريتية في كافة شوارع بغداد باستثناء المنشآت الحيوية.

وأضاف اللواء عطا: أن المالكي خول قيادة عمليات بغداد برفع الحواجز التي لا تحتاج الى قرار من خلية الازمة، كما طلب دراسة حول تقليل عدد نقاط التفتيش ورفع الحواجز الكونكريتة للاطلاع عليها مع عملية تنفذ الخطة التي ستبدأ اعتباراً من يوم غد الجمعة ولمدة خمسة وأربعين يوماً لانجاز عملية التقليص.

وأوضح اللواء عطا: أن نسبة تقليص السيطرات ستكون ٣٥٪ من كافة مناطق بغداد، مع رفع الحواجز الكونكريتية من الشوارع العاصمة مستمرة باستثناء المنشآت الحيوية المهمة.

وكان رئيس اللجنة الامنية لمحافظة بغداد عبد الكريم الذرب في تصريح سابق لـ"المدى" قال ان كل عمل تقدم عليه اللجنة الامنية مبني على اسس علمية واستخبارية، وله مقدمات مبنية على دراسة الواقع وتعاون المواطن البغدادي".

واضاف الذرب " ان الاجهزة الاستخبارية في اتم الاستعداد لاستلام الملف الامني من الجانب الامريكي.

وتابع اضافة لعامل الثقة بالنفس توجد ترتيبات امنية ومنظومة كاميرات منتشرة في اغلب شوارع العاصمة بغداد، وأمور تقنية اخرى هي التي شجعت القوات الامنية للمطالبة بخفض اعداد السيطرات.

و رفض الذرب الكشف عن ماهية هذه التقنيات المستحدثة قائلا: ان المنظومة العسكرية سرية ولا يمكن الكشف عن جميع تفاصيلها، و ان اجهزتنا الامنية تعتمد على اجهزة ذات تقنيات عالية جدا، وعندما نقول كاميرات فأنه يوجد خلفها ما لا يمكن الافصاح عنه". واضاف " حتى لجنتنا لم تطلع عليها جميعا كونها جهة رقابية ".

واوضح الذرب " ليس من المعقول ان يتم تقليص عدد هذه السيطرات في هذا الوقت الحرج دون امتلاك البديل لذلك، وهذا ليس اختبارا للاستعدادات الامنية على حساب ارواح المواطنين، وانما مبني على ادلة تثبت مقدرة القوات الامنية على القيام بمهامها، واشار الى ان الذي دفع القوات الامنية للتصدي للملف الامني هو حرصها على ارواح المواطنين.

وشدد عضو اللجنة الامنية على ضرورة بناء اواصر الثقة بين المواطن والقوى الامنية المختلفة، واشاد بتفعيل الجانب الاستخباري قائلا " الجانب الاستخباري اخذ دوره الفاعل وانه يجب تجنيد كل الشعب العراقي لتوفير المعلومة، وما على الجانب الاستخباري سوى ٢٥٪ ".

الجيش الأميركي يصف الوضع الأمني في العراق بالمعقّد

بيوكانن: على بغداد إجراء حوارات مع طهران لإيقاف دعمها المليشيات

بغداد / المدى

أكد الجيش الأميركي في العراق، الخميس، التزامه بالانسحاب الكامل من العراق نهاية العام الحالي ٢٠١١، وإعادة أكثر من مليون آلية وإخلاء نحو ٤٩٣ قاعدة عسكرية حتى الآن، فيما حذر من القدرات التي يمتلكها فيلق القدس الإيراني، داعيا الحكومة العراقية إلى إجراء حوار سياسي مع نظيرتها الإيرانية.

وقال المتحدث الرسمي باسم القوات الأميركية في العراق جيفري بيوكانن في مؤتمر صحافي عقده، امس، في مبنى السفارة الأميركية ببغداد، "، إن "الجانب الأميركي ملتزم بالانسحاب التام من العراق ولا توجد أي اتفاقية جديدة"، مبينا أن "القوات الأميركية أعادت أكثر من مليون آلية عسكرية أميركية من العراق، وما تبقى نحو ٦٥٠ ألفا ستعاد قبل نهاية العام الحالي".

وأضاف بيوكانن أن "خمس إلى ثلاثة آلاف شاحنة أسبوعيا تنقل المعدات العراق للكويت، وما تبقى فبعضها ستنتقل ملكيتها إلى الجانب العراقي أو وزارة الخارجية الأميركية"، مشيرا إلى أن "٤٩٣ قاعدة من اصل ٥٠٥ نقلت من العراق وتبقت ١٢ قاعدة سيجري تحويلها بعد نهاية العام الحالي".

وأكد بيوكانن أن "الولايات المتحدة ليس لها السيطرة على الأجواء العراقية وليس لها صلاحية التدخل في أي أمر بعد العام الحالي، لكنها ملتزمة بالشراكة مع العراق"، لافتا إلى أن "الوضع الأمني في العراق مازال معقدا وهناك قلق من الجريمة المنظمة كالخطف رغم قلة معدلاتها لكن أسبابها وخاصة المادية بتزايد".

وأشار بيوكانن إلى أن "تنظيم القاعدة مازال خطرا رغم إضعاف قدراته وعزله ورفضه من قبل الشعب العراقي"، موضحا أن "المجاميع المسلحة الأخرى كفيلق القدس تدعي استهداف القوات الأميركية، إلا أنها ستبقى في العراق رغم انسحاب قواتنا".

وبين بيوكانن أن "فيلق القدس لديه قدرات عظيمة لمسناها من خلال العمليات المشتركة التي نفذناها مع الجانب العراقي"، مؤكدا أن "الحل الأمثل هو الحوار السياسي بين الحكومتين العراقية والإيرانية".

وأوضح بيوكانن أنه "لا يوجد أي اتفاق حتى الآن بشأن بقاء مدربين أميركيين بعد نهاية العام الحالي"، مبينا أن "الولايات المتحدة ستستمر في جلب ضباط عراقيين للتدريب في أميركا، كما ستكون هناك دورات للقوات العراقية والأميركية إما في المياه الإقليمية أو داخل أميركا ونحن ملتزمون بدعم القوات العراقية".

وسبق أن حذرت القوات الأميركية في العراق، في ٢٣ من حزيران الماضي، من استغلال إيران ميليشيات تعمل لصالحها في العراق لتنفيذ هجمات بعد انسحاب الجيش الأميركي من البلاد، معتبرة أن تلك الميليشيات تدعي مهاجمة الأميركيين، إلا أن الضحايا هم من المدنيين العراقيين. وكان الرئيس الأميركي بارك اوباما أكد، في ٢١ تشرين الأول الماضي، أن قوات بلاده الموجودة في الأراضي العراقية ستكون في الولايات المتحدة خلال أعياد نهاية السنة، فيما شدد على أن واشنطن ستدعم العراق بكافة المجالات، كما أكد رئيس الوزراء نوري المالكي عبر دائرة تلفزيونية مغلقة مع باراك اوباما على ضرورة البدء بمرحلة جديدة للعلاقات الإستراتيجية بعد الانسحاب الأميركي من العراق في موعده نهاية العام الحالي ٢٠١١.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية، من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.

كاتب بريطاني يشكك بنوايا الحكومة في اعتقال البعثيين

وكيل الداخلية: ألفا ضابط مشمولون بالاجتثاث تم إعفاؤهم من المساءلة والعدالة

بغداد / المدى

اعتبر رئيس تحرير موقع "هيستوريا" الإلكتروني الكاتب البريطاني رايدر فيسر أن ما يحصل اليوم في العراق من خلط بين كلمتي "بعثي" و"إرهابي" يحمل في طياته نوايا مغرضة للتضليل.

مناسبة ما يقوله فيسر هي حملة الاعتقالات الواسعة لأعضاء قدامى في حزب البعث والتهم الموجهة إليهم بالتخطيط للاستيلاء على السلطة بعد انسحاب الأميركيين في نهاية العام ٢٠١١.

وإذ يعبر فيسر عن عدم ارتياحه للغة "المقلقة" التي تستخدمها الحكومة للحديث عن هذا الملف، يؤكد أن خطابها يشي بأن الهدف ليس القبض على "عناصر نفذت عملا إرهابيا" أو تخطط لعمل آخر، إنما القبض على "بعثيين" وكفى.

ويشير الكاتب إلى عامل آخر يدعم هذه الفرضية هو ارتباط اتهامات الإرهاب "المبهمة" بمستويات العضوية السابقة في حزب البعث.

ويستشهد، في هذا الإطار، ببعض المقتطفات من التقارير الأولية لعمليات الاعتقال: في ٢٤ تشرين الأول، جرى اعتقال ٢٨ شخصا في كركوك، بينهم ١٢ بدرجة عضو شعبة وفرقة في حزب البعث... وفي ٢٥ تشرين الأول جرى اعتقال ٥٠ بعثيا في البصرة بدرجة عضو فرقة..ليسأل لاحقاً لماذا يشكل تحديد مرتبة العضوية هوسا يشغل السلطات؟ أليس الإرهابي إرهابيا أيا تكن مرتبته؟.

وفيما يؤكد فيسر أن كل ذلك يشير إلى أن الحكومة تستهدف البعثيين وليس الإرهابيين، يشير إلى أن الدستور العراقي ينطوي في الواقع على بنود لحماية البعثيين: فالمادة ١٣٥-٥ تشير إلى أن "العضوية في حزب البعث لا تكفي كتهمة يقدّم صاحبها للمحاكمة"، وليس هناك أي مبرر قانوني يسمح بمقاضاة البعثيين ولا حتى في الحد من انتشارهم.

ويلحظ أن التركيز على العضوية في المعلومات المنتظمة التي يتم بثها في وسائل الإعلام حاليا يوحي بالعودة إلى قانون اجتثاث البعث في العام ٢٠٠٨.

ويؤكد الكاتب أن القانون المذكور يختص فقط بمشاركة البعثيين، بحسب مستوى عضويتهم، في الوظائف العامة، حيث ان الأعضاء رفيعي المستوى في الشعبة مثلا ممنوعون من الالتحاق بأي وظيفة رسمية، فيما أعضاء الفرقة مسموح لهم بالعودة، وفقا لاستثناءات، لأجهزة الأمن والاستخبارات والدبلوماسية.

ويشير الكاتب إلى أن الاعتقالات الأخيرة نفذت بمعظمها بقرارات من وزارة الداخلية، علماً أن المالكي نفسه يتولى مهام هذه الوزارة.

غير ان الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الاسدي نفى ان تكون الاعتقالات التي طالت اعضاء "البعث" المحظور تمت على خلفية قضايا سياسية لا جنائية، مشيرا الى الحملة استهدفت عناصر خرقت المواد الدستورية التي حظرت الانتماء الى هذا الحزب او العمل بموجب افكاره.

في غضون ذلك، قال الاسدي ان هناك اكثر من ألفي ضابط يعملون في تشكيلات الوزارة هم من المشمولين بقرارات المساءلة والعدالة لم تنفذ ضدهم اية اجراءات ولم يعتقلوا لكونهم لا يشكلون تهديدا للعراق.

وأضاف في تصريحات لوكالة انباء المستقبل ان "٨٠ بالمئة من البعثيين الذين تم اعتقالهم لهم ارتباطات وثيقة بتنظيمات ارهابية مسلحة كالقاعدة وما يسمى بـ"دولة العراق الإسلامية"، وهو ما ثبت عبر الاعترافات التي ادلوا بها خلال التحقيقات التي جرت معهم في الوزارة وفي جهاز مكافحة الإرهاب والدوائر التحقيقية الاخرى.

واشار الاسدي الى "ان هذه العناصر البعثية تؤمن التعاون والدعم اللوجستي والمادي للتنظيمات الارهابية، منوها بأن وزارة الداخلية تمتلك معلومات واعترافات مؤكدة بأن التنظيمات المسلحة التي تطلق على نفسها تسميات كجيش محمد وجيش الفاتحين وجيش كتائب ثورة العشرين وجيش الخالدين والخالدون ولا اله إلا الله والنقشبندية ماهي إلا غطاء لتنظيمات حزب البعث المحظور".

واستدرك الوكيل الاقدم "ان العمل الاستخباري قاد الى الكشف عن ان من يرأسون هذه التنظيمات المسلحة هم من حاملي الرتب العسكرية العليا من ضباط المخابرات السابقين المروجين لأفكار حزب البعث، منوها بأنه تم رصد شبكة لعناصر البعث المحظور في محافظات عدة قد اعيد تنظيمها".

ولفت الاسدي الى "ان هذه الشبكة حددت ساعة الصفر للقيام بأعمال تخريبية تستهدف البنى التحتية وامن البلاد والمواطنين، الامر الذي دعا الداخلية الى عرض الموضوع على انظار المسؤولين وتشكيل خلية ازمة للتعامل مع الموضوع، وفعلا تم اصدار قرارات قضائية لاعتقالهم، لافتا الى ان الامر القضائي لم يستثن محافظة دون اخرى".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون